

ردا على التدخلات الأمنية و الإدارية في شؤونها المنظمات غير الحكومية تطلق حملة للدفاع عن حرية التنظيم

عبدالله خليل: منظمات حقوق الإنسان صداعا في راس النظام ويسعى لحصارها
كمال عباس: جهات التحقيق لم تتمكن من معرفة الجهة التي أصدرت قرار
إغلاق دار الخدمات !!!

" دفاعا عن حرية التنظيم " تحت هذا الشعار أعلنت 25 منظمة غير حكومية إطلاق حملة من أجل الدفاع عن حرية المواطنين في تنظيم التجمعات السلمية و الجمعيات و المؤسسات و الأحزاب و النقابات و أيضا التصدي لجميع أشكال الانتهاكات و التدخلات الأمنية و الإدارية التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية و تم الإعلان عن هذه الحملة في مؤتمر صحفي عقد بمقر نقابة الصحفيين ظهر الاثنين 14/5/2007 و ألفت نولة درويش من مؤسسة المرأة الجديدة بيان الحملة الذي طالبت فيه المنظمات غير الحكومية بضمان تمتعها باستقلاليتها عن الدولة و أن يكون لها وحدها الحق في وضع سياساتها و أولوياتها و اختيار آليات عملها و هيكلها التنظيمية و مواجهة أي اعتداء على حرية هذه المنظمات غير الحكومية أو أي تدخل في شؤونها و هو ما يعد عملا غير شرعيا حتى لو ارتدى ثوب القانون

بالإضافة إلى المطالبة بحق المنظمات غير الحكومية في العمل في مناخ ديمقراطي يتيح لها حرية الحركة و الانطلاق و الإبداع و التأكيد على حق تأسيس الجمعية دون الحاجة إلى ترخيص أو إذن مسبق، و عدم جواز وضع أي قيود أو عراقيل على تأسيس الجمعيات

و من أجل تحقيق هذه المطالب تعتزم المنظمات المشاركة في الحملة اتخاذ جملة من الإجراءات و التحركات في المرحلة القادمة لعل أهمها:

- التوجه لجميع منظمات المجتمع المدني (الأحزاب – النقابات) بالإضافة إلى البرلمانيين و القانونيين و الإعلاميين من أجل العمل سويا لإزالة جميع القيود المفروضة على حركة المجتمع المدني.
- تنظيم يوم للتضامن مع المنظمات غير الحكومية وذلك في نهاية شهر يونيو القادم.
- رصد الانتهاكات و التدخلات الإدارية و الأمنية التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية و العمل على طرحها على الرأي العام و التصدي لكل هذه الممارسات و تقديم الدعم القانوني من أجل الدفاع عن هذه المنظمات و تستند الحملة إلى كل الوسائل السلمية بما في ذلك مخاطبة المنظمات و الآليات الدولية.

"هجمة حكومية"

تأتى هذه الحملة ردا على قيام الحكومة بتصعيد هجمتها مؤخرا على المنظمات غير الحكومية والتي تجلت في تصريحات وزير التضامن الاجتماعي بشأن اعترافه بتدخل الأجهزة الأمنية في الشؤون الداخلية للمنظمات الغير الحكومية

يأتي هذا التصعيد في الوقت الذي نشرت فيه أخبار صحفيه عن قيام وزارة التضامن بعقد لقاءات مع جمعيات أهلية في عدد من المحافظات من اجل معرفة مقترحاتهم بشأن تعديلات القانون 48 لسنة 2002 بينما تم تغييب قطاع مهم من المنظمات غير حكومية والتي تتشابهك مع قضايا حقوق الإنسان و تدافع عن حق المواطنين في الحصول على الخدمات الأساسية مما يشير إلى اتجاه الحكومة إلى فرض مزيد من القيود على هذه المنظمات غير الحكومية وهذا ما أكد عليه المحامى عبدا لله خليل استشاري القانون الدولي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في تعقيب له أثناء المؤتمر الصحفي: (توجه الحكومة المصرية في الجلسات المغلقة مع المنظمات الدولية انتقادات واسعة للمنظمات غير الحكومية و تصفها بأنها " سبوبة ") و أوضح أن الحكومة ترغب في أن تحصل المنظمات غير الحكومية على تمويل شريطة أن تكون هذه المنظمات هامشية و يمكن السيطرة عليها لذا فالحصار قادم على المنظمات الفاعلة والمؤثرة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان و هذه المنظمات هي صداع فى راس الحكومة و وجه خليل انتقادات واسعة لقانون 84 لسنة 2002 و رأى بأنه به الكثير من القيود التي لا تتفق مع المجتمعات الديمقراطية و أيضا مع الاتجاهات الحديثة المنظمة للفقة القانوني الدولي و أوضح أن نشاطات الجمعيات الأهلية هي نشاطات مدنية بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمراقبة الانتخابات و التوعية القانونية والسياسية

انتهاكات مستمرة

المتابع للمجتمع الاهلى في مصر يلحظ حالة التناقض من قبل النظام بين ما يعلنه في التصريحات الرسمية بشأن الشراكة مع المجتمع المدني وأهمية دوره في عملية التنمية و بين ما يطبق في الواقع من انتهاكات مستمرة و متلاحقة وذات أشكال مختلفة خلال الفترة الماضية وهذا ما كشف عنه تقرير أعدته الحملة بعنوان " المجتمع المدني المصري بين الملاحظات الإدارية و الأمنية " قام بعرضه المحامى طارق خاطر من جمعية المساعدة القانونية و تضمن التقرير نماذج من التحرشات الإدارية و الأمنية التي تعرضت لها المنظمات منذ صدور قانون 84 لسنة 2002 وبدا التقرير بحالتين وصلت فيهما التحرشات الأمنية و الإدارية إلى حد الإغلاق وهما مركز أهالينا و دار الخدمات النقابية و العمالية تجدر الإشارة أن دار كان لها حضور واضح في المؤتمر الصحفي لكونها الحدث الانى في مسلسل الانتهاكات و ألقى كمال عباس منسق الدار كلمة أوضح خلالها كيف تم إغلاق الدار دون اى سند

قانوني و تقدمت الدار ببلاغ للنائب العام بهذه الواقعة يوم 25/4/2007 والى الآن لم يتمكن من معرفة الجهة الحكومية التي أصدرت قرار الإغلاق و جدير بالذكر أن الدار حرصت على الحصول على حقها في الإشهار وفقا للقانون 84 لسنة 2002، بدأتها بمحاولتين في عام 2003، ثم محاولة أخرى في أبريل من هذا العام، و لم تجد الدار سوى كل تعنت من قبل وزارة التضامن الاجتماعي. و من اللافت للنظر أيضا أن الدار تعرضت لهجوم شديد من قبل مسؤولين حكوميين حاولوا تحميل الدار مسئولية الاضرابات العمالية التي شهدتها مصر مؤخرا وهذا ما نفته الدار و أكد عباس أن مطالب العمال العادلة والمشروعة هي التي حركتهم خاصة وهي مطالب تتعلق بالأساس بزيادة الأجور و حقهم في الأرباح

و من بين الانتهاكات الأخرى التي رصدها التقرير هي بعض من نماذج للمنظمات التي حصلت على حقها في الإشهار من القضاء منها جمعية المرصد المدني لحقوق الإنسان و مؤسسة حلوان لتنمية المجتمع " بشاير " و ذلك بسبب اعتراض الجهات الأمنية على المؤسسين أما مؤسسة المرأة الجديدة فجاء قرار الرفض بناء على اعتراض الجهات الأمنية بينما الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب والتي كان من بين أهدافها نشر وزيادة الوعي لمناهضة التعذيب و عنف الدولة المنظم ونشر مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان، وتعديل القوانين المصرية بما يتفق مع اتفاقيات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص اتفاقية مناهضة التعذيب!!

ف نجد أن الجهات الإدارية أرسلت للجمعية قرار رفض الإشهار بعد انقضاء فترة الستين يوما القانونية تذرعت الجهة الإدارية بأنه ليس من حق الجمعيات أن تضغط من اجل تعديل القوانين!!

و من الملاحظ أن أسباب الرفض التي تعللت بها الجهة الإدارية لا تستند لاي بند من بنود القانون 84 لسنة 2002 و تحديدا المادة (11) و التي تحدد المحظورات التي يجب ألا تتضمنها أغراض وأنشطة الجمعيات

تعرض مركز النديم للعلاج و التأهيل النفسي لعملية تفتيش صحي بأجندة أمنية فكما ورد في التقرير أن كامل تصرفات اللجنة الطبية التي اقتحمت مقر المركز في مساء 11 يوليو 2004 لم تتوافق مع سلوك لجان التفتيش على التراخيص اقتحمت المقر في وجود عدد من المترددين على العيادة، وبدون أن تعرف نفسها وبدون استئذان بدأت تتجول في أنحاء المركز رغم احتجاج مساعد الطبيب الموجود ودعوته لهم بانتظار الأطباء، وأستمر ذلك الحدث حتى بعد وصول الأطباء حيث قامت اللجنة بفتح الأدراج، والإطلاع علي الخطابات، والتصوير بكاميرا ديجتال والاستيلاء علي

أوراق إدارية خاصة بالمركز كل تلك الأحداث تمت أمام المرضى وتحت التهديد بإحضار البوليس وتشميع المكان في غياب أصحاب التراخيص!

و رصد التقرير مزيد من التفاصيل التي تثبت أن هذه الهجمة كانت هجمة أمنية متخفية وراء الرخصة الطبية

انتقل التقرير إلى أشكال أخرى من التحرشات تتم بعيدا عن أي قانون أو جهات إدارية مخول لها الرقابة وتتضمن الإيقاف والتفتيش واقتحام لمقار ومنازل مديري وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني في مصر وهو ما حدث مع مركز هشام مبارك للقانون بتاريخ 21/2/2005 حيث تم سرقة جهاز كمبيوتر محمول من منزل الأستاذ أحمد سيف المحامي والمدير التنفيذي لمركز هشام مبارك للقانون وتقدم سيف ببلاغ للنائب العام و أشار إلى أن هذه الواقعة تمت على خلفية سياسية للأسباب التالية:

1- اقتصار عملية السرقة على جهاز الكمبيوتر المحمول دون سرقة أشياء أخرى (ذهب- أموال).

2- تزامن عملية السرقة مع عدد من الفاعليات منها المظاهرة التي دعت لها الحملة الشعبية للتغيير أمام جامعة القاهرة للمطالبة بعدم التجديد ورفض التوريث وأيضاً عقد مؤتمر بمقر مركز هشام مبارك للقانون لإعلان نتائج بعثة تقصي الحقائق لاعتقالات المواطنين في شمال سيناء.

مظاهرا خر من مظاهر التعسف و التدخل في أنشطة الجمعيات ما حدث مع جمعية المساعدة القانونية فأتداء أزمة القضاة الشهيرة في عام 2005 وإحالة المستشارين/ هشام البسطويسي و محمود مكي إلى المحكمة التأديبية، أجمع مجلس إدارة الجمعية وقرر بحث سبل التنسيق والتضامن مع القضاة وناديتهم وكذلك قرر أعضاء المجلس أن تتضمن صحيفة المرصد (مطبوعة غير دورية تصدر عن الجمعية) في غلافه الأخير صورة القضاة أثناء وقفهم الاحتجاجية تحت عنوان شرفاء وطن. إلا أن الجهة الإدارية خاطبت الجمعية مستنكرة هذا الموقف مطالبه إدارة الجمعية بالالتزام بأهداف وأغراض الجمعية المشهورة عليها وكأن التضامن مع قضاة مصر للمطالبة باستقلال السلطة القضائية أمر يجافي حقوق الإنسان.

كما اعتاد المركز المصري لحقوق المرأة تنظيم احتفالية بيوم المرأة المصرية في شهر مارس من كل عام وفي هذا السياق واجه المركز العديد من المعوقات غير المباشرة والمتمثلة في قيام الفندق أو محل انعقاد الاحتفالية بالاعتذار عن استضافة النشاط بعد إعلانه الموافقة دون أن يقدم أي مبررات والمؤكد أن هناك أيدي أمنية وراء تعطيل وإعاقة أنشطة المجتمع المدني ولكن بشكل غير مباشر